



UNIDO Roundtable:

Youth Participation in the inclusive economic development of the Arab region

UN Vienna International Center, 29 November 2011

الخوجه : مقترحات عملية لتقليص معدلات البطالة العربية /

أقام البرنامج العربي في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو" يوم 24 نوفمبر 2011 ملتقى لمجموعة الخبراء تحت عنوان: مشاركة الشباب في التنمية الاقتصادية الشاملة في المنطقة العربية، واستعرض المشاركون في الملتقى التحديات التي تواجه الشباب العربي والفرص الماثلة أمامه، والدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمة الأممية في فتح آفاق مستقبلية واعدة أمام القوة البشرية العربية.

واستعرض الأمين العام لغرفة التجارة العربية النمساوية، المهندس مضر الخوجه، في مداخلته خلال الملتقى الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية، مشيراً إلى أن أحد أهم الأسباب التي أدت إلى اندلاع الثورات العربية هي الحالة الاقتصادية المتردية التي عانت منها الشعوب في الدول الثائرة.

واستدل الخوجه بالأوضاع الاقتصادية في مصر، مشيراً إلى أن نتائج استطلاع حديث للرأي أجراه معهد GFK، وهو أكبر مؤسسة متخصصة في رصد اتجاهات الرأي العام، أوضحت أن المشاكل الاقتصادية

جاءت في المرتبة الثانية ضمن أسباب ثورة الشباب على النظام المصري السابق. وأشار الاستطلاع إلى أن نسبة 24% من المشاركين في الاستطلاع أعربت عن الرأي بأن الأسباب الاقتصادية كانت وراء قيام الثورة، بينما حل الفساد الإداري في المرتبة الأولى.

ولفت الخوجه إلى أن الأوضاع الاقتصادية طرحت نفسها بقوة مجددا بعد الثورة، بحسب استطلاع الرأي الذي أشار إلى أن نسبة من يرون المشكلات الاقتصادية من أهم أسباب الثورة ارتفعت بعد اندلاعها لتصل إلى 43%، بينما تراجعت نسبة المرجحين للفساد في الدولة 8%، أي أن أهم مشكلة تواجه المجتمع المصري هي الصعوبات الاقتصادية وانعكاساتها على شتى مناحي الحياة. كما أشارت نسبة 42% من المشاركين في الاستطلاع إلى أن من أولويات العمل في الشارع المصري بعد إعادة الأمن، هو تحسين الأوضاع الاقتصادية وتقليص نسبة البطالة، بينما أعربت نسبة 75% من المصريين عن الاعتقاد بأن إنعاش الأوضاع الاقتصادية سيتحقق في فترة تتراوح بين سنة وخمس سنوات.

واستعرض الأمين العام لغرفة التجارة العربية النمساوية بعض أسباب ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية، مشيراً إلى أن النمو السكاني غير المتناسب مع النمو الاقتصادي، هو أحد أهم هذه الأسباب. وألح إلى أن عدد السكان في الوطن العربي يتضاعف كل ثلاثة عقود، بينما يتضاعف عدد السكان في الدول الغربية كل 114 سنة.

وذهب الخوجه إلى أن الفجوة القائمة بين القطاع الخاص والتعليم على اختلاف صورته، وعدم وجود شراكة أو تنسيق بين المؤسسات الاقتصادية الخاصة والسلطات المعنية بالشأن التعليمي، يمثلان سببا آخر لتنامي البطالة في الدول العربية، وذلك إلى جانب إخفاق برامج التنمية في العناية بالشأن الاجتماعي داخل المجتمعات العربية، وما يصاحب ذلك من نمو غير مناسب للاقتصاد.

ونوه الخوجه بحالة التناقض الموجودة بسوق العمل في العديد من الدول العربية؛ حيث تتنامى معدلات الاستعانة بالأيدي العاملة الأجنبية، في الوقت التي تتزايد فيه نسبة البطالة بين مواطني هذه الدول. وضرب مثالا على ذلك، بسلطنة عمان التي تبلغ معدلات البطالة فيها 15% وفي البحرين 15% وفي السعودية نحو 10%، وفي ليبيا قبل الثورة؛ حيث بلغت نسبة البطالة فيها 30%.

واعتبر الخوجه أن المشكلة الفعلية تكمن ابتعاد التعليم والتعليم الموجه والتأهيل المهني عن سبل التطور الاقتصادي؛ حيث يسير التعليم في الدول العربية باتجاه، بينما تتخذ التنمية مسارا آخر، وهو ما يؤدي بالتالي إلى نشوء ما يعرف بالبطالة الهيكلية structural Unemployment. وأرجع الخوجه سبب ذلك إلى

إخفاق المشرع في كثير من الدول في إعداد أطر قانونية تسهل عملية الاستثمار وإقامة المشروعات الكبرى في القطاع الخاص، علاوة على البيروقراطية في التعامل مع المشروعات الاقتصادية.

وفي معرض تقديمه لمقترحات من شأنها أن تسهم في حل أزمة البطالة العربية، دعا الخوجه إلى الاسترشاد بخبرات الدول التي تمكنت من تقليص معدلات البطالة، مشيراً في هذا الصدد إلى أن دولة النمسا تسجل أقل معدلات للبطالة في أوروبا بنسبة 3.9% (وبنسبة حقيقية تبلغ 6.9%) في العام الجاري، علماً بأن متوسط نسبة البطالة في أوروبا يبلغ 9.7%.

وأشار الخوجه إلى أن النمسا تعتمد الشراكة الاجتماعية لضمان صدور تشريعات تعمل على تحقيق التناغم الاجتماعي. وأوضح أن هذه الشراكة تتمثل في قيام المشرع باستشارة الوزارات المختصة بشؤون العمل والاقتصاد والشؤون الاجتماعية، وكذلك المنظمات غير الحكومية مثل الغرف الاقتصادية، والغرفة الاقتصادية الاتحادية والنقابات العمالية وممثلي الموظفين الحكوميين. ولا يتم إصدار قانون متعلق بشؤون العمل أو الحياة الاقتصادية عامة إلا وتم مناقشته باستفاضة بين هذه التكتلات، وهو ما يؤدي في النهاية إلى إصدار قوانين تلبي احتياجات سوق العمل وتحديث توازن بين أرباب الأعمال والعاملين.

وأوصى الخوجه بضرورة أن تعمل طبقة رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات الاقتصادية على إيجاد تعاون وشراكة في المجال التعليمي والتدريب المهني، وخاصة الشركات الكبرى التي يجب أن تكون جزءاً من المنظومة التعليمية ولها دور فاعل فيها. وأشار إلى أن منظومة التعليم في النمسا تقوم على أساس مدارس عادية وأخرى مهنية ومعاهد عليا متخصصة وجامعات، ورغم أن هذا النظام موجود في العديد من الدول العربية ولكنه إما ضعيف وإما بعيد عن سوق العمل ومتطلباته.

وحدث الخوجه على ضرورة وجود خبرات عملية ممثلة في مديري الشركات والمؤسسات الاقتصادية، ضمن منظومة التعليم، وذلك لتوفير الجانب العملي التطبيقي وتنميته لدى الطلاب جنباً إلى جنب مع الجانب النظري.

ودعا الخوجه إلى إقامة وحدات اقتصادية وفق أسس علمية تواكب المتطلبات الفعلية لسوق العمل، بالإضافة إلى تطوير منظومة إدارة شؤون الأفراد، وكذلك خلق وحدات للتطوير العلمي والابتكارات التقنية وتطوير آليات الشراء، وذلك لتكتمل سلسلة القيمة المضافة المستدامة sustainable value added chain.

وساق الخوجه مثالا على المشروعات الخلاقة في الوطن العربي، والتي تعمل على توفير فرص العمل والابتكار، والمتمثل في مؤسسة صلتك القطرية، التي تعمل من خلال مؤسساتها المتعددة على تمكين

الشباب العربي من الحصول على فرص عمل وتيسير الطريق أمامهم لإقامة المشاريع، وذلك عن طريق أنظمة واستراتيجيات مؤثرة تركز على التدريب وفق احتياجات السوق.



كما لفت الخوجه إلى الفكرة التي عرضها المستشار نبيل الكزبري، الرئيس العربي لغرفة التجارة العربية النمساوية، في سنوات التسعينيات، والمتمثلة في إنشاء "سوبر ماركت" عربي يحمل اسم "بضائعنا"، ويعنى ببيع البضائع العربية داخل الدول العربية، وهو ما يوفر فرص عمل كبيرة ويفتح آفاقا متعددة للاستثمار والتصنيع والتبادل التجاري البيئي في الدول العربية.